

الشرح الكبير

ولو بلغ رشيدا ولم يجز بعد رشده وأما لو وهب دار سكناه لولده الرشيد فما حازه
الولد ولو قل صح وما لا فلا كالأجنبي والوقف كالهبة والصدقة يجري فيه التفصيل المذكور (
وجازت العمري) وهي كما قال ابن عرفة تملك منفعة حياة المعطي بغير عوض إنشاء فخرج
تمليك الذات بعوض وبغيره وخرج بقوله حياة المعطي أي بفتح الطاء الوقف المؤبد وكذا
المؤقت بأجل معلوم نعم يرد عليه الوقف على زيد مدة حياته وخرج بقوله بغير عوض ما إذا
كانت بعوض فإجارة فاسدة ويقول إنشاء الحكم باستحقاقها وقوله المعطي بالفتح يقتضي أنها
إذا كانت حياة المعطي بالكسر لا تكون عمري حقيقة وإن جازت أيضا كعمر زيد الأجنبي منهما
وإنما كانت حقيقة في حياة المعطي بالفتح لأنها التي ينصرف لها الاسم عند الإطلاق فلو قال
أعمرتك أو أعمرت زيدا داري حمل على عمر داري حمل على عمر المعطي بالفتح وحكمها النذب
وعبر بالجواز ليتأتى له الإخراج الآتي في قوله لا الرقبى ولا يشترط فيها لفظ الإعمار بل ما
دل على تملك المنفعة في عقار أو غيره مدة عمر المعطي كما أشار له بالكاف في قوله (
كأعمرتك) داري أو ضيعتي أو فرسي أو سلاحي أو أسكنتك أو أعطيت ونحوه فإنه ينصرف لحياة
المعمر بالفتح لكن في نحو أعطيت لا بد من قرينة تدل على الإعمار وإلا كانت هبة (أو)
أعمرت (وارثك) أو أعمرتك ووارثك فأو مانعة خلو يجوز معها الجمع فيصدق كلامه بثلاث صور
(ورجعت) العمري بمعنى الشيء المعمر إذا مات المعمر بالفتح ملكا (للمعمر) بالكسر (
أو وارثه) إن مات والمراد وارثه يوم موت المعمر بالكسر لا وارثه يوم المرجوع فلو مات
عن أخ حر مسلم وولد كافر أو رقيق ثم أسلم الولد أو تحرر ثم مات المعمر بالفتح رجعت للأخ
لأنه الوارث يوم موت المعمر بالكسر لا للابن لأنه إنما اتصف بصفة الإرث يوم المرجع وهو لا
يعتبر